Distr.: General
22 June 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

فيينا، ٢٥-٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقّت*

النظر في خطة عمل متعدّدة السنوات

التمهيد لاستعراض تنفيذ الفصل المتعلق باسترداد الموجودات: خطة عمل متعدّدة السنوات مُقترَحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥

ورقة معلومات خلفية من إعداد الأمانة

أولا- مقدّمة

١- أكّد الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات في اجتماعه الرابع المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على أهمية إعداد الدول الأطراف لاستعراض تنفيذ الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية)، خلال الدورة الثانية من آلية استعراض التنفيذ، وأعرب عن أمله في تنظيم عمله بناءً على ذلك. ولهذا الغرض، أوصى الفريق العامل بأن تضع الأمانة، من خلال المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة أو المبادرات الأخرى ذات الصلة، خطة عمل متعدّدة السنوات تُعرَض على نظر الفريق العامل في اجتماعه الذي سينعقد في فيينا يومي ٢٥ و٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١. وترد خطة العمل المطلوبة أدناه.

* CAC/COSP/WG.2/2011/1.

040711 V.11-83986 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانيا- الأولويات والأهداف

٢- تُعطى الأولوية في استرداد الموجودات على العموم لحرمان المتورّطين في الفساد من ملاذات آمنة للعائدات المتأتّية منه. وتدعم الأمانةُ، ولا سيما من خلال شراكتها مع المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة، الجهودَ الدولية في هذا الشأن، وتعمل مع الدول النامية والمراكز المالية لمنع غسل العائدات المتأتّية من الفساد، وتسهيل استرداد الموجودات المسروقة بانتظام وفي الوقت المناسب. ويرتبط هذا الدعم ارتباطا وثيقا بإعداد الدول الأطراف لاستعراض تنفيذ الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي من المقرَّر أن يبدأ في عام ٢٠١٥.

٣- وأصبح موضوعُ استرداد الموجودات يحظى بمكانة بارزة في الاهتمامات العالمية منذ أن دخلت الاتفاقية حيّز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وحصلت زيادة كبيرة في المنتجات المعرفية المتاحة إضافة إلى بعض الزيادة في الخبرة العملية. وهذا دليل على أنَّ مجال استرداد الموجودات يشهد كثيرا من الحركة والتغيير، مما يعني أيضا أنَّ من المرجَّح تغيّر الخطط الطويلة الأجل بفعل ما يستجدّ من تجارب.

٤- وتهدف خطة العمل هذه إلى العمل من أجل تحقيق هدفين رئيسيين هما: إعداد الدول الأطراف لبدء استعراض الفصل الخامس في سياق آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية في عام ٢٠١٥؛ وتفعيل استرداد الموجودات على مستوى الممارسة العملية. والهدفان متداعمان، ولا يمكن الحديث عن أحدهما بمعزل عن الآخر. ومهما تكن الأنشطة المنفَّذة لإعداد الدول الأطراف من أجل النجاح في استعراض تدابير استرداد الموجودات في السنوات التي تعقب عام ٢٠١٥، فمن المرجّح أيضا أن تؤدّي إلى تحسين النظم التي تمكن من تفعيل استرداد الموجودات على مستوى الممارسة العملية. وفي الوقت نفسه، ستتمكّن هذه البلدان من استعراض الفصل الخامس بفضل المساعدة المقدّمة إليها دعماً للتدابير الفعلية لاسترداد الموجودات.

٥- وبناءً على ذلك، تنقسم خطة العمل هذه إلى قسمين: خطة مفصَّلة نسبيا للفترة التي تسبق الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في عام ٢٠١٣، والخطوط العريضة للخطة المتعلقة بالفترة الممتدة حتى الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في عام ٢٠١٥. ولتلبية الاحتياجات التقنية الهائلة إلى تعزيز تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية، أقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) شراكة مع البنك الدولي تتمثّل في المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة. وترد في خطة العمل هذه الأنشطة التي سيضطلع المكتب بتنفيذها المباشر، وربما بالتعاون مع جهات معنية أخرى، فضلا عن الأنشطة التي ستُنفَّذ بالشراكة مع البنك الدولي.

٦- وخطةُ العمل منظمةٌ حسب الفئات الرئيسية للمهام التي أسندها مؤتمر الدول الأطراف والفريق العامل إلى المكتب، أي: '١' تكوين رصيد معرفي؛ و'٢' المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات؛ و'٣' بناء الثقة وإقامة شراكات. وفي حين يتواصل العمل في مجالات تكوين رصيد معرفي وإقامة شراكات ووضع معايير دولية، يُتوقَّع أن ينصبَّ المزيد من التركيز على تقديم المساعدة إلى البلدان بناءً على طلبها.

٧- وسيُستند إلى العبر المستخلَصة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ في وضع خطة عمل أكثر تفصيلا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وستتاح، بدءا من الاجتماع الخامس للفريق العامل المعني باسترداد الموجودات الذي تعرض عليه خطة العمل هذه للنظر فيها، مجموعة من الفرص لإعادة النظر في خطة العمل على أساس التقدّم المحرز في تنفيذها، وتحديد الممارسات الناجحة وغيرها من المجالات التي قد تدعو فيها الحاجة إلى تغيير محور التركيز أو إلى مزيد من التفصيل. وستُتاح للفريق العامل فرصٌ عدة قبل بدء دورة الاستعراض المقبلة للوقوف على التقدّم المحرز في تنفيذ خطة العمل، أي اجتماعاته السنوية في الأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤. ويُقتَرح عرض خطة أكثر تفصيلا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، بمراعاة العِبَر المستخلصة، على نظر الاجتماع السابع للفريق العامل في عام ٢٠١٣. وسيعرض على الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في عام ٢٠١٣ تقرير الفريق العامل لتمكين المؤتمر من استعراض التقدّم المحرز في منتصف الفترة التي تسبق بدء دورة جديدة.

ألف- تكوين رصيد معرفي

٨- كانت المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة أهمّ وسيلة استخدمتها الأمانة لتكوين رصيد معرفي بهذا الشأن. وبفضل هذا الاستثمار، حصل تقدّم في النقاش الدائر حول القضايا الحيوية في مجال استرداد الموجودات المسروقة وأصبح هذا الموضوع يحظى بالمصداقية. كما ساعد ذلك على الجمع بين أخصائيين ممارسين من مجموعة كبيرة من البلدان، والمساعدة من ثمَّ في إنشاء شبكات تدعم الأهداف العملية للفريق العامل. ويلزم التصدّي في المستقبل للتحدّي المتمثّل في نشر الرصيد المعرفي المتكون بفعالية وتسهيل تطبيقه دعما لأنشطة استرداد الموجودات.

٩- وسيتمّ إعداد منتجات معرفية جديدة في إطار المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة استجابة لطلبات محدّدة من هيئات صنع القرار، وبغية الحفاظ على موقف الشراكة باعتبارها رائدة خلاقة في هذا المجال. وهذا يضمن أيضا، بطريقة فعّالة من حيث التكلفة، مواكبة المنتجات المعرفية لأحدث التطوّرات في الميدان.

١٠- وسوف يُقدَّم الدعم باستمرار لإعداد أدوات للأخصائيين الممارسين تمكّن من تسهيل عملية استرداد الموجودات ورصد التقدّم الدولي في هذا المجال.

١- متابعة المنتجات الحالية

١١- يحتوي الجدول ١ على قائمة بالمنتجات يُتوقَّع أن ينتهي العمل منها بحلول نهاية عام ٢٠١١. وقد شُرع في وضع خطط لنشر وترجمة كلٍّ من هذه المنتجات، وهي تشمل تنظيم أنشطة وعروض لإطلاقها في مناسبات دولية مختارة.

١٢- وستُستخدَم بعض المنتجات الرئيسية لإعداد مواد تدريبية، ولا سيما دليل استرداد الموجودات ودليل التصريح بالموجودات والدخل. ومن المتوقَّع أن يزداد الطلب على المواد التدريبية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ تحضيرا لبدء استعراض الفصل الخامس من اتفاقية مكافحة الفساد في عام ٢٠١٥.

٢- المنتجات المعرفية الجديدة

١٣- لا يُتوقَّع حدوث ارتفاع كبير في الطلب على المنتجات المعرفية الجديدة في السنوات القليلة المقبلة، حيث إنَّ المنتجات التي يُتوقَّع إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١١ (انظر الجدول ١) تفي بمعظم المهام التي أسندها الفريق العامل إلى المكتب والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمناقشات الفنية والسياساتية الجارية حول المعايير الدولية ذات الصلة باسترداد الموجودات.

١٤- ومع ذلك حُدِّد منتجان جديدان. فقد طلب الفريق العامل إعداد ورقة حول استعراض شبكات استرداد الموجودات والخيارات المتاحة بشأنها. وبالفعل، عُرضت هذه الورقة على نظر الفريق العامل، وهي ترد في الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2011/3. ومن المتوقّع، في إطار متابعة هذه الورقة، إعداد مذكّرة سياسة عامة عن استخدام الشبكات لفائدة الأخصائيين الممارسين في مجال استرداد الموجودات. بالإضافة إلى ذلك، تُعِدُّ المبادرةُ الخاصةُ باسترداد الموجودات المسروقة، استجابة للحاجة التي كشف عنها تحالف مكافحة الفساد الدولي العامل تحت رعاية مجموعة البنك الدولي، دراسةً للممارسات الوطنية المفضية إلى تسوية قضايا الفساد عبر الحدود الوطنية، والسماح بتعويض الضحايا. ومن المزمع إنجاز هذه الدراسة في منتصف عام ٢٠١٢.

١٥- و في هذه المرحلة، وبالنظر إلى المعلومات المتاحة للأمانة، لا يُتوقَّع نشوء الحاجة إلى منتجات معرفية محدّدة أخرى للفترة ما بعد عام ٢٠١٢.

٣- وضع أدوات للأخصائيين الممارسين

١٦- تمَّ، عن طريق تكوين المكتبة القانونية للمكتب، تجميع بيانات أولية تضمّ قوانين وأنظمة وممارسات إدارية من ١٧٥ دولة، وأُجري تحليل مفصَّل للعلاقة بين هذه القوانين وأحكام الاتفاقية. والمكتبة القانونية هي جزء من مشروع أكبر يعرف باسم "الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد"، وهو بوّابة إلكترونية ومنتدى للتعاون على مكافحة الفساد واسترداد الموجودات للأخصائيين الممارسين والمؤسسات الشريكة، من أجل جمع ونشر المعارف بهذا الشأن، بما في ذلك دراسات الحالة وأفضل الممارسات وتحليل السياسات العامة. ومن المتوقّع تدشين المكتبة القانونية وبوّابة "الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد" في صيف عام ٢٠١١. وطوال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥، سيجري العمل على تحديث المكتبة القانونية والبوّابة استنادا إلى التقارير الواردة من الدول الأطراف، مما سيشكّل نقطة انطلاق قوية للدول الأطراف عند ملء القائمة المرجعية للتقييم الذاتي.

١٧- كما طلب الفريق العامل من الأمانة أن تُواصل إعداد أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وما زالت النسخة الأصلية للأداة متاحة ويتولّى المكتب نشرها عن طريق العديد من مشاريع المساعدة التقنية. وتدرس الأمانة مختلف الخيارات المطروحة لتحديث الأداة. ومن المتوخّى الآن عقد اجتماع للأخصائيين الممارسين يتدارسون فيه تصميم النسخة الجديدة من هذه الأداة الإلكترونية وخصائصها التشغيلية. وسيركّز العمل المضطلع به في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٣ على متابعة تطوير البرمجيات والتدريب عليها.

١٨- وطوال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥، ستواصل الأمانة تحديث قاعدة البيانات الخاصة بقضايا استرداد الموجودات المنشأة استجابة للمهمة المسندة للفريق العامل. وستشكّل هذه القضايا، بالإضافة إلى قضايا أخرى تعرضها الدول الأطراف، أساس دراسة تحليلية تجرى، بناءً على طلب من الفريق العامل، بهدف تزويد صانعي السياسات والأخصائيين الممارسين بلمحة عامة عن كيفية تعامل النيابات العامة والمحاكم في جميع أنحاء العالم مع قضايا استرداد الموجودات وبعض الجوانب القانونية الرئيسية والآثار المترتّبة بهذا الشأن.

١٩- ولكي يتسنّى للمبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة رصد مستوى الأنشطة الدولية لاسترداد الموجودات وتتبُّع التقدّم المحرز في القضايا البارزة التي توجد قيد النظر حاليا، فإنها ستُنشئ "مرصد استرداد الموجودات" وتتعهَّده وتحدِّثه بانتظام، وهو قاعدة بيانات سهلة الاستخدام تحتوي على آخر المعلومات عن قضايا استرداد الموجودات، ويمكن الاطلاع عليها أيضا في بوّابة "الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد".

باء- المساعدة التقنية وبناء القدرات

٢٠- ستكون المساعدة التقنية من أهمّ المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة والمكتب في جهودهما الرامية إلى إعداد البلدان لإجراء استعراضات في السنوات التي تعقب عام ٢٠١٥. ويمكن أن يشمل ذلك جميع جوانب قدرات السلطات الوطنية في مجال استرداد الموجودات، التشريعية منها والمؤسسية والتنفيذية، والجوانب المتعلقة بالتعاون الدولي. وسيقدّم المكتبُ مساعدةً أعمّ نطاقا من أجل وضع تشريعات جديدة، وسيكون الهدف من المساعدة من أجل التنمية المؤسسية دعم عمل السلطات الوطنية بشأن قضايا محدّدة أو تنفيذ مواد محدّدة من الاتفاقية.

٢١- وتقدَّم المساعدات القُطرية المتعلقة بقضايا محدّدة حاليا ومستقبلا عبر المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة على العموم. وسينصبُّ التركيز أساسا في هذه المساعدة على البلدان التي تطلبها والتي بدأت النظر في قضايا لاسترداد موجودات أو توجد قيد النظر فيها فعلا، أو من المحتمل أن تفعل ذلك في الأجل القصير إلى المتوسط. وسوف تشمل المساعدة مجالي بناء القدرات وإسداء خدمات استشارية بشأن قضايا محدّدة، وستكون قائمة على أساس تحديد أفضل الوسائل الكفيلة بمساعدة كل بلد يطلبها على المضي قُدماً في إجراءات استرداد الموجودات. وفي الوقت نفسه، ستُحدِث المبادرة وسائل كفيلة بتحسين المشاورات مع الدول الأطراف لضمان مشاركة جميع الدول الأطراف التي قد تكون مهتمّة بالحصول على مساعدة منها.

٢٢- وسيستمر هذا العمل خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥. وسيكون على الفريق العامل إجراء تقييم في الوقت المناسب استنادا إلى طبيعة الطلبات الواردة وأثر الاستجابة لهذه الاحتياجات. وسيهدف هذا التقييم إلى تقرير ما إذا كان النهج المتّبع في تقديم المساعدة التقنية في مجال استرداد الموجودات فعّالاً أم لا.

٢٣- وباعتبار أنَّ استرداد الموجودات عملية طويلة، بحيث إنَّ القضايا عادة ما تستغرق خمس سنوات أو أكثر اعتبارا من بدء التحقيق وحتى صدور الحكم الأولي، فإنَّ التقدّم المحرز في مشاركة البلدان في هذه العملية سيقاس بمدى تطوّر قدرة السلطات الوطنية على استرداد الموجودات (من حيث تحسين الإطار القانوني، والأفرقة المنشأة، وتوافر الخبرة الفنية المتخصّصة، وما إلى ذلك)، والتقدّم المحرز في قضايا محدّدة (بدء التحقيقات، والاتصالات بالدول الأجنبية، والمساعدة القانونية المتبادلة، وصدور أوامر بالتجميد، وما إلى ذلك).

١- المساعدات القُطرية المتعلقة بقضايا محددة

٢٤- تقدِّم المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة، بصفة استشارية وتيسيرية، مساعدات متعلقة بقضايا محدَّدة في أيِّ مرحلة من مراحل عملية استرداد الموجودات، أي منذ بدء التحقيق وحتى استرداد العائدات المتأتّية من الفساد بموجب حكم قانوني.

٢٥- وقد تشمل الأمثلة على المساعدة القُطرية عبر المبادرة ما يلي: '١' أداء دور وسيط نزيه عن طريق تيسير التعاون بين السلطات الوطنية في قضايا استرداد الموجودات القائمة والمحتملة؛ و'٢' إسداء خدمات استشارية وتدريبية بشأن إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا محدّدة بهدف تسهيل التعاون بين السلطات الوطنية؛ و'٣' إسداء خدمات استشارية وتدريبية لدعم إدارة قضايا محدّدة من أجل مساعدة السلطات على اتخاذ قرارات مدروسة؛ و'٤' إسداء خدمات استشارية وتدريبية لدعم إنشاء أفرقة متخصّصة في قضايا استرداد الموجودات؛ و'٥' إيفاد مستشارين إلى عين المكان في الحالات التي تتطلّب دعما كبيرا في القضايا لفترات طويلة (من ستة أشهر إلى اثني عشر شهرا على سبيل المثال).

٢- التقييم الذاتي وتحليل الثغرات

٢٦- يتطلّب دعم بناء القدرات على المدى الطويل، في المقام الأول، تقييم نظم استرداد الموجودات وتحديد التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز هذه النظم تحقيقاً لامتثالها للأحكام ذات الصلة من اتفاقية مكافحة الفساد. وسيواصل المكتب مساعدة البلدان، بناءً على طلبها، في إنجاز عمليات "تحليل الثغرات" بالاستناد إلى القائمة المرجعية للتقييم الذاتي، وسيسدي في المستقبل، بناءً على الطلب، المشورة بشأن الإجراءات اللازمة لسد ما يتمّ تحديده من ثغرات. وقد لوحظت زيادة كبيرة في طلبات الحصول على مساعدة لتحليل الثغرات في الأشهر الماضية، حيث إنَّ البلدان ترغب في اغتنام هذه الفرصة للإعداد لعملية الاستعراض. وسيجرى هذا التحليل، متى كان ذلك مناسبا وممكنا، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أُعدَّت مذكّرة إرشادية مشتركة مع البرنامج بشأن هذا التحليل بعنوان "عدم التوقّف عند الحدّ الأدنى". ومع ذلك، قد يكون من الضروري إتاحة موارد إضافية ليتسنّى للأمانة تلبية هذه الاحتياجات.

٣- الإصلاح التشريعي

٢٧- سيتواصل اعتبار الخدمات الاستشارية والتدريبية لدعم صياغة وتنفيذ التشريعات من ضمن الأولويات. ويمكن للدول الأطراف الحصول، بناءً على طلبها، على مساعدة تشريعية،

سواء عن طريق إجراء استعراض نظري لمشاريع القوانين أو من خلال تقديم أمثلة على القوانين القائمة من خلال المكتبة القانونية. ويستفيد العديد من الدول الأطراف من هذه الفرصة في سياق الاستعراضات الجارية في الدورة الأولى لآلية الاستعراض، عن طريق عرض مشاريع قوانين على الجهات القائمة بالاستعراض والأمانة للتعليق عليها. ويُتوقَّع أن تتعاظم هذه الاستفادة في السنوات التي تسبق انعقاد الدورة الثانية واستعراض الفصل المتعلق باسترداد الموجودات. وربما دعت الحاجة، حسب حجم الطلبات الواردة، إلى موارد إضافية تمكّن الأمانة من الاستجابة لجميع الطلبات.

٤- بناء القدرات والتدريب

٢٨- سيتواصل تنظيم دورات تدريبية على مستويين: حلقات عمل توجيهية تهدف إلى التوعية بمسألة استرداد الموجودات وتعقّد على المستوى الإقليمي عموما، للسماح للأخصائيين الممارسين بتبادل الخبرات وربط الاتصالات، بما في ذلك الاتصالات في المراكز المالية الإقليمية. وتوجَّه هذه الأنشطة لصانعي القرارات الرفيعي المستوى ممّن لا يحتاجون إلى تدريب مكثّف على التقنيات والإجراءات العملية لاسترداد الموجودات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم المزيد من الدورات التدريبية العالية المستوى والمتخصّصة حسب الطلب لمعالجة الجوانب التقنية لاسترداد الموجودات، أو مواضيع محدّدة في إطار هذه المسألة، أو لفائدة مجموعات محدّدة من الأخصائيين الممارسين في هذا المجال، بما في ذلك السلطات المركزية وغيرها من جهات التنسيق المعنية باسترداد الموجودات.

٢٩- وقد بدأ المكتب مشاورات بين الخبراء بشأن وضع برامج أكاديمية لمكافحة الفساد موجّهة للطلاب في كلّيات الحقوق والتجارة. وتجري المناقشات الأولية بشأن مضمون وشكل مشاريع البرامج الأكاديمية بغية تيسير تكييف هذه البرامج وقابليتها للتطبيق في جميع أنحاء العالم.

٣٠- وتتحقّق فعالية التدريب التقني أكثر ما تتحقّق عند قيام المتدرّبين بتطبيقه على الفور، ولا سيما في الحالات التي يكون مرتبطا فيها بنشاط محدّد ومباشر (في حالات فعلية للإصلاح التشريعي والمؤسسي مثلا). و بناءً على ذلك، ستكون الأنشطة التدريبية التي تنظّمها المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة أكثر ارتباطا في المستقبل بمشاركة البلد المعني، بحيث ينبغي الاستهداف الدقيق لتطوير مهارات المشاركين في التدريب ممن لديهم حاجة ملحّة ومباشرة لوضع هذا التدريب موضع التطبيق، أي المشاركين مباشرة في عمليات استرداد الموجودات، أو من يتوقّع مشاركتهم فيها في المستقبل القريب.

جيم- بناء الثقة وإقامة شراكات

٣١- التعاون الدولي ضروري لإحراز التقدم في قضايا استرداد الموجودات. ومن أجل دعم وتسهيل التعاون، سيستمر العمل من أجل إقامة أو تعزيز شراكات مع منظمات دولية ودعم الشراكات بين السلطات الوطنية. وسوف تركّز هذه الشراكات على دعم الأنشطة التنفيذية.

١- دور الشبكات

٣٢- عقب الاجتماع الأول لشبكة جهات التنسيق المشتركة بين الإنتربول والمبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ستواصل المبادرة تقديم الدعم لتطوير هذه الشبكة ضمانا لتبادل المعلومات والتعاون بين الأخصائيين الممارسين في مجال استرداد الموجودات. ومن المتوقّع أن يسهّل ذلك الكشف عن قضايا الفساد وتعقّب الموجودات والتعاون أثناء التحقيق في قضايا استرداد الموجودات.

٣٣- ومن المتوقّع أيضا أن تساعد هذه الشراكة الأمانة عن طريق المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة على التعاون مع الإنتربول في الأنشطة التنفيذية القُطرية، دعماً للتحقيق في قضايا الفساد، وذلك بناءً على طلب السلطات الوطنية.

٣٤- وسيتواصل تقديم الدعم لإنشاء الشبكات الجديدة ولتشغيل الشبكات القائمة من الأخصائيين الممارسين على الصعيد الإقليمي، مثل شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات أو شبكةَ كامدِن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات.

٣٥- وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح تركيز العمل على إنشاء منتدى للسلطات المركزية المسمّاة بموجب المادة ٤٦ (١٣) من الاتفاقية. وهذا مجال لم يشهد إحراز الكثير من التقدّم، واعتُبر مجالا حاسما في ضمان فعالية استرداد الموجودات على مستوى الممارسة العملية. ومن المتوقّع أن ينبثق عن مناقشات الفريق العامل بشأن موضوع الشبكات، على أساس ورقة الخلفية المقدّمة إليه أيضا، مزيد من الإرشادات بشأن كيفية المضي قُدماً بالنسبة للسلطات المركزية.

٣٦- وسينصبُّ التركيز في المساعدة المقدمة للشبكات على تشجيع التنسيق في ما بينها لزيادة الكفاءة التنفيذية والحدّ من خطر الازدواجية. وسيستفاد من العمل المقبل في مجال السياسات العامة بشأن الشبكات في ما يقدّم من دعم للشبكات في المستقبل، مع التركيز على مساهمتها في إقامة وتعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا استرداد الموجودات.

٣٧- ويمكن لهذه الشبكات أن تتيح إطارا للتعاون التنفيذي وتنمية القدرات. وقد تشمل مساهمة الأمانة في هذه الشبكات التعاون على أنشطة التدريب وبعض أشكال المساعدة التقنية. ومن المرجّح أن يزداد بروز أهمية الشبكات بوصفها هيئات تساعد على توجيه السياسات ونشر المعرفة والتدريب في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

٢- تعزيز الاهتمام بمسألة استرداد الموجودات

٣٨- سيتواصل اعتبار العمل الجاري من أجل الدعوة إلى تعزيز التنفيذ الفعّال للفصل الخامس من اتفاقية مكافحة الفساد في المحافل الدولية ضمن الأولويات.

٣٩- وستواصل الأمانة المشاركة، إمّا مباشرة أو من خلال المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة، في مجموعة العشرين ودعم خطة عملها لمكافحة الفساد، والتشجيع على استرداد الموجودات، وضمان أن يكون ذلك جزءا لا يتجزّأ من جدول أعمال المجموعة، وحثّ أعضاء المجموعة بقوة (بوصفها مراكز مالية) على اتخاذ تدابير تنفيذية بخصوص استرداد الموجودات (في مجالات الوقاية والكشف والملاحقة والمصادرة والاسترداد).

٤٠- وسوف تواصل الأمانة رصد تطوّر البرامج والمناقشات المتعلقة باسترداد الموجودات في المحافل الدولية الأخرى، والسعي إلى التأثير على هذه البرامج والمناقشات عند الاقتضاء.

٣- التعاون مع المنظمات الأخرى

٤١- تعزَّزت مشاركة كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والفريق العامل المعني بالرشوة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في برنامج استرداد الموجودات. ويجري التعاون مع الفريق العامل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تعزيز آليات استرداد العائدات المتأتّية من الرشوة، وقد اتخذت خطوة أولى في هذا الاتجاه هي إجراء دراسة مشتركة حول تقدير حجم العائدات المتأتّية من الرشوة يتوقّع أن تنشر في أواخر عام ٢٠١١. ويتمتّع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي بمركز المراقب لدى الفريق العامل المعني بالرشوة وسيتابعان مسألة التعامل مع استرداد عائدات الرشوة في الجولة الثالثة من عملية الاستعراض وفي المناقشات حول المسائل التنفيذية. ولئن كان من المتوقّع أن تتوصّل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية إلى اتفاق على التوصيات المنقّحة بحلول نهاية عام ٢٠١١، فإنَّ المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة ستواصل التركيز في مساهماتها على ضمان إيلاء مزيد من الاهتمام بالفساد (واسترداد الموجودات) في إطار منهجية تقييم فرقة العمل وتركيزها على الفعالية.

٤٢- والتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قائم على قدم وساق، ويتمحور حول تقديم تقارير عن الالتزامات باسترداد الموجودات في خطة عمل أكرا، وإرشاد وكالات التنمية بشأن المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات. وستواصل الأمانة (في جملة أولويات أخرى) أداء دور رئيسي في "برنامج إدارة الشؤون العالمية" من خلال العمل كحلقة وصل بين عدّة أبعاد من البرنامج المتعلق بـ "عائدات الفساد" و"التدفّقات غير المشروعة" التي أحيانا ما تكون مجزّأة للغاية.

٤٣- وستخضع التطوّرات والجداول الزمنية لاجتماعات مجموعات دولية أخرى، لا سيما مجموعات القطاع المصرفي مثل مجموعة وولفسبرغ، للمراقبة عن كثب، وسيشترك ممثّلون في هذه الاجتماعات ويقيمون اتصالات مع المنظمات المعنية إذا ارتئي أن ذلك من المناسب.

٤٤- وستواصل المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة التعامل مع المركز الدولي لاسترداد الموجودات التابع لمعهد بازل للحوكمة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة إعادة صياغة الأولويات الاستراتيجية لدعم استرداد الموجودات.

٤٥- وستتعاون المبادرة مع مؤسسة الشفافية الدولية وتحالف المجتمع المدني من أجل اتفاقية مكافحة الفساد وغيرهما من المنظمات غير الحكومية المهتمة، على تنفيذ برنامج الدعوة إلى إذكاء وعي المجتمع المدني بمسألة استرداد الموجودات. ويتطلّب ذلك إعداد مواد تدريبية وإجراء دورات تدريبية بالتشاور مع المبادرة. وسيتركّز تقديم هذا الدعم في الفترة التي تسبق انعقاد الاجتماع السابع للفريق العامل وستقيم النتائج المحقّقة قبل تقديم مزيد من الدعم.

دال- الاتصالات

٤٦- التواصل الفعّال ضروري لوضع جدول أعمال خاص باسترداد الموجودات، وسيكون من المهمّ تخصيص موارد لدعم وتطوير أنشطة الاتصالات طيلة خطة العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

٤٧- وتُتاح جميعُ المنتجات المعرفية للمبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة على شبكة الإنترنت، من خلال موقعي المبادرة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك وصلة بين هذين الموقعين وموقع بوّابة "الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد"، لذلك فهو أحد أهمّ الأدوات لتحقيق الأهداف المتوخّاة في مجال الاتصالات.

٤٨- وتدعو الحاجة إلى مزيد من العمل لجعل موقع المبادرة (سواء كان ذلك من خلال الموقع الشبكي للبنك الدولي أو موقع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) الموقع الرئيسي في مجال استرداد الموجودات عن طريق ضمان الحصول على معلومات محدّدة وتحديثه وضمان كونه أول مرجع يلجأ إليه مستخدمو بوّابة "الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد" عندما تكون لديهم استفسارات حول موضوع استرداد الموجودات.

٤٩- ومن الضروري وضع استراتيجيات فعّالة لنشر مطبوعات المبادرة لإيصال المعلومات إلى قاعدة واسعة من أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، من المتوخّى تحسين الاستفادة من فرص الربط الشبكي الاجتماعي، وإعداد الرسائل الإخبارية، وترجمة المنتجات والمواد الإعلامية بانتظام إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

هاء- استشراف المستقبل

٥٠- ينبغي للفريق العامل أن يؤدّي دورا حاسما في رصد التقدّم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وتقييم مدى مراعاة الأولويات المحدّدة في هذه المرحلة أو تقرير إعادة النظر فيها بالنظر إلى أنَّ هذا المجال يتغيّر بسرعة.

٥١- وفي مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات تحديدا، لعلّ الفريق العامل يقيّم التقدّم المحرز ومدى الفعالية المحقّقة في الوقت المناسب، استنادا إلى طبيعة الطلبات الواردة والأثر المترتّب على الاستجابة لها. ويمكن لهذا التقييم أن يتوخّى تحديد ما إذا كان النهج المتّبع في تقديم المساعدة التقنية في مجال استرداد الموجودات فعّالاً أم لا.

٥٢- ويُتوخّى أن تصبح اجتماعات الفريق العامل المقبلة ذات طابع فني متزايد، بهدف تعزيز دوره الفني في توجيه تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وتعزيز نظام استرداد الموجودات، وإسداء المشورة بشأن استعراض تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية. وهكذا ستخصّص أجزاء معيّنة من الاجتماعات لمناقشة بعض جوانب العمل المتواصل بهذا الشأن. ويمكن أن يركّز الفريق العامل الجزء الفني من اجتماعه الخامس على أعماله المتعلقة بالشبكات وبقاعدة البيانات الخاصة بقضايا استرداد الموجودات، وكذلك على عرض الدراسة الخاصة بالإثراء غير المشروع.

الجدول ١

المرحلة التي بلغها إعداد المنتجات المعرفية ومتابعتها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣

المنتج	الجمهور المستهدف	مرحلة الإعداد	المتابعة
مذكّرة السياسة العامة المعنونة "Towards a Global Architecture for Asset Recovery" (نحو هيكل عالمي لاسترداد الموجودات)	صنّاع السياسات	مطبوعة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	
"Guide for Non-Conviction Based Forfeiture" (دليل الممارسات الجيدة بخصوص المصادرة غير المستندة إلى الإدانة)	صنّاع السياسات والأخصائيون الممارسون	مطبوع أيار/مايو ٢٠٠٩	الترجمة
"Asset Recovery Handbook" (دليل استرداد الموجودات)	الأخصائيون الممارسون	مطبوع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	النشر والترجمة وإعداد مواد تدريبية
النشرة المعنونة "Management of Returned Assets" (إدارة الموجودات المستردة)	صنّاع السياسات	مطبوعة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	
الورقة المعنونة "Politically Exposed Persons" (الشخصيات العامة البارزة)	صنّاع السياسات والأخصائيون الممارسون	مطبوعة أيار/مايو ٢٠١٠	الترجمة
الورقة المعنونة "Income and Asset Declarations" (التصريح بالموجودات والدخل، الطبعة الثانية في مجلدين)	صنّاع السياسات والأخصائيون الممارسون	إنجاز استعراض النظراء الطبع في تموز/يوليه ٢٠١١	الترجمة وإعداد مواد تدريبية
المذكّرة المعنونة "Lowering Barriers to Asset Recovery" (تذليل العقبات أمام استرداد الموجودات)	صناع السياسات	إنجاز استعراض النظراء الطبع في أيار/مايو ٢٠١١	النشر والترجمة
الورقة المعنونة "Misuse of Corporate Vehicles in Corruption Cases" (إساءة استخدام الموارد المؤسسية في قضايا الفساد)	صنّاع السياسات	إنجاز استعراض النظراء الطبع في حزيران/يونيه ٢٠١١	النشر والترجمة
"Illicit Enrichment" (الإثراء غير المشروع) (بالتعاون مع مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)	صنّاع السياسات والأخصائيون الممارسون	إعداد المسودة الطبع في صيف عام ٢٠١١	النشر والترجمة

المنتج	الجمهور المستهدف	مرحلة الإعداد	المتابعة
الدراسة المعنونة "Quantification of Proceeds of Bribery" (تقدير حجم العائدات المتأتّية من الرشوة) (بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)	صنّاع السياسات والأخصائيون الممارسون	الصياغة الإنجاز في آب/أغسطس ٢٠١١	النشر والترجمة وإعداد مواد تدريبية
تقرير عن الالتزامات باسترداد الموجودات في خطة عمل أكرا (بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)	صنّاع السياسات	الصياغة الإنجاز في حزيران/يونيه ٢٠١١	النشر
المذكّرة المعنونة *"Asset Recovery Networks"* (شبكات استرداد الموجودات)	صنّاع السياسات	جديدة الإنجاز في آب/أغسطس ٢٠١١	الإعداد والنشر
"Settlements in Corruption Cases" (تسوية قضايا الفساد)	الأخصائيون الممارسون وصنّاع السياسات	منشور جديد الإنجاز في حزيران/يونيه ٢٠١٢	الإعداد والنشر